معوقات التضامن والأمن القومي العربي
(الأزمة العر اقية – الكويتية أنموذجًا 1990-2000م)

أ.د. خليل إبراهيم الحجاج* د. شادية حسن العدوان**

تاريخ وصول البحث: 2023/11/28م تاريخ قبول البحث: 2024/2/6م

الملخص

يشكل هذا البحث واحدًا من موضوعات التاريخ العربي المعاصر، التي تختص بمعوقات التضامن العربي وأثرها في الأمن القومي العربي) الأزمة العراقية – الكويتية أنموذجًا 1990-2000م، والعوامل المؤثرة فيه في إطار زمني يمتد بين عامي (1990-2000م)، وتأتي أهمية هذا البحث في تعقبه للعوامل المؤثرة في البنى الأمنية العربية وأسباب اعتمادها على القوى الدولية في حفظ أمنها، رغم الإمكانات المالية والموارد البشرية التي تدعم قيام نظام أمني عربي شامل.

ومن الناحية المنهجية تمت المزاوجة بين المنهجية التاريخية القائمة على الاستقصاء، ورسم صورة واضحة لتسلسل الأحداث، وإبراز المعوقات، وتحديد المسؤوليات، وبين المنهجية السياسية التي تحلل الحوادث التاريخية ومحاكمتها ووضعها بصورة صريحة أمام أصحاب القرار، علّها تساهم في لفت نظرهم إلى مواطن الخلل، والتراجع عنه خدمة للأهداف القومية، وإعادة صياغة علاقات الأمة العربية المرعوبة من الهواجس الأمنية والتهديد الغربي لحياتهم وحضارتهم.

أهداف البحث:

أولًا: السعي إلى تفهم الأبعاد التي تعيق التضامن والمحافظة على الأمن القومي العربي.

ثانيًا: رصد الآثار المحتملة الناتجة عن غياب التضامن والأمن القومي العربي وتحليلها.

ثالثًا: توضيح أخطار القيود التي تفرضها الاتفاقيات الثنائية على الأمن القومي العربي.

المصطلحات المفتاحية: تاريخ، علوم سياسية، التضامن العربي، الأمن الوطني، الأمن القومي العربي، التعاون العربي.

* أستاذ دكتور، قسم التاريخ، جامعة العلوم الإسلامية.

** أستاذ مشارك، قسم التاريخ، جامعة البلقاء التطبيقية.

Obstacles to Arab Solidarity and National Security: The Iraqi Kuwaiti Crisis as a Model (1990-2000 CE)

Abstract

This study contributes to the contemporary Arab history, which focuses on the Arab solidarity obstacles and their impact on Arab national security, taking the Iraqi Kuwaiti crisis (1990-2000 CE) as a model, and examining the influential factors within the time frame of 1990 to 2000. The significance of this research lies in tracking the factors that affect Arab security structures and the reasons for relying on international powers to maintain security, despite the financial and human resources, which support the formation of a comprehensive Arab security system.

Concerning methodology, a combination of historical approach, based on investigation to provide a clear picture of event sequences, highlight obstacles, and identify responsibilities; and political approach to analyze historical events, subjugating them and presenting them explicitly to decision-makers. Such a dual approach aims at paying attention to the sources of disorder, urging a reconsideration in serving national goals and redefining the relations of Arab nation in the face of security concerns and Western threats to their lives and civilization.

Research Objectives:

1. Seek to understand the dimensions that hinder the Arab solidarity and the preservation of Arab national security.
2. Observe and analyze the potential effects resulting from the absence of Arab solidarity and national security.
3. Clarify the risks imposed by bilateral agreements on Arab national security.

Keywords: History, Political Science, Arab Solidarity, National Security, Arab National Security, Arab Cooperation.

التمهيد:

قبل الشروع في عملية تعقب الدخول البريطاني لمنطقة الخليج العربي والتفاهم مع شيوخ الخليج ومهادنتهم من أجل المحافظة على وجودها في الخليج العربي، وقبل رصد عوامل وأسباب إعلان رغبتها بالانسحاب من الخليج، وبيان محاولة المملكة العربية السعودية ملء الفراغ الناتج عن الانسحاب البريطاني، لحماية " مشيخات" الخليج العربي وحفظ أمنها، لا بُدَّ من توضيح المقصود بالتضامن؛ زيادة في التأكيد على توضيح العنوان ورسم صورة حقيقية للواقع، وكذلك توضيح مفهوم الأمن القومي العربي، الذي يُعدُّ أمن الخليج العربي جزءًا لا يتجزأ منه.

أولًا :مفهوم التضامن العربي.

يقصد بالتضامن العربي التعاون الذي احتكمت إليه الأقطار العربية في علاقاتها البينية سواءً كان ذلك من خلال مؤسسة القمة العربية أو من خلال العلاقات الثنائية التي ربطت بين بعضها، فإن تعريف التضامن الذي نحن بصدد مناقشته هنا هو التعاون الأمني، الذي يشكل الضمانة الطبيعية لحفظ الحدود العربية، وحماية مواطنيها، وحفظ استقلال وسيادة كل منها[1].

ثانيًا :مفهوم الأمن القومي العربي.

نقصد بمفهوم الأمن القومي العربي بيان قواعد العمل العربي المشترك الهادفة إلى تحسين وحدة المواقف العربية ورغبتهم في بناء وتعزيز قدراتهم الأمنية التي تمكنهم من الدفاع عن سيادتهم وصيانة حدودهم وحفظ كرامة الإنسان العربي وتعزيز شعوره بالاستقلال والسيادة القومية[2].

مسيرة التضامن العربي بين التضامن الوطني - والتضامن القومي 1990-2000م:

خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1990-2000م، شهد العالم تغيّرات استراتيجية انعكست آثارها بشكلٍ كبيرٍ على الأمن القومي العربي، وفرضت على العرب البحث عن صيغة تعاون؛ لردع المخاطر التي باتت تهددهم.

(1) خربوش، محمد صفي الدين، مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، مجلة دراسات شرق أوسيطة، مركز دراسات الشرق الأوسط، السنة الخامسة، عمان، العدد (13)، أيلول (سبتمبر) 2000م، ص32-37، وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: خربوش، مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، 2000م.

(2) البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي غير العادي (الوفاق والاتفاق)، 8-11-1987م، منشورات وزارة الإعلام الأردنية، عمان 1987م، ص106، وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي (الوفاق والاتفاق).

وكان على العرب ابتداءً تحديد مصادر تهديدهم لمواجهتها بإرادة جماعية تمنع العبث بأمنهم، باعتبار أنّ العمل الجماعي هو العمل الوحيد القادر على منحهم القدرة على الحركة في التعامل مع القوى المحيطة[3].

وخلال مرحلة البحث تبين أن هناك ثلاثة مستويات أمنية، عليهم اختيار واحدٍ منها والبناء عليه؛ لحفظ أمنهم أو الجمع بينهما، وتمثلت تلك المستويات الأمنية الثلاثة في الأمن الوطني الخاص بالقطر الواحد داخل حدوده السياسية، وأما المستوى الثاني فهو المتمثل بالأمن الإقليمي الذي يعيشون فيه، وهو الذي قد تهتم به مجموعة من الأقطار ومن هذا النوع يمكن الإشارة كمثال عليه مجلس التعاون الخليجي، ودول شمال أفريقيا، وأما المستوى الثالث وهو الأهم فقد تمثل بالأمن العربي الشامل[4].

ويحتاج هذا التحديد للمفاهيم الثلاثة أن تقوم بين الأقطار العربية تفاهمات كان بعضها موجودًا مُنذُ عام 1964م، والمتمثل في معاهدة الدفاع العربي المشترك الذي وقعت عليه الدول العربية في القاهرة الذي عدَّ أن تهديد أيّ قُطر عربي تهديد لجميع الدول العربية.

وكان يُنتظر من هذا المستوى الأمني أن تكون القاعدة الأولى للتضامن العربي التعاون المشترك، الذي من شأنه تحسين وحدة العرب، ودفعهم لبناء قدراتهم الدفاعية اللّازمة لرفع الضرر عن أقطارهم أو ردع تهديد أمنهم القومي الشامل، ولكن ما يؤسَف له أنّ الأمنيات المُتوقعة من وراء جهود الجامعة العربية في هذا الإطار، خلال مرحلة الستينيات من القرن العشرين الماضي، أصبحت عرضة للتغير والتراجع، بفعل تغيرات النظام الدولي وعلاقات بعض الدول العربية مع غير العرب[5].

وعندما وصلت الظروف العربية إلى طريق مسدود لغياب الحكمة عن المناقشات التي دارت بين العرب بعد الدخول العراقي للكويت في 1990/8/2م، تعددت وجهات النظر حول مصادر تهديد الأمن القومي، الأمر الذي أدى إلى ظهور نوعين من التهديدات هما: التهديد الداخلي، والتهديد

(3) خربوش، مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي، (مرجع سابق)، ص20.

(4) المشاط، عبد المنعم، الأمن القومي العربي، أبعاده ومتطلباته، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م، ص30، وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: المشاط، الأمن القومي العربي.

(5) تنيرة، بكر، "الأمن القومي العربي وتوازن القوى الاستراتيجية في ضوء المتغيرات الغربية والدولية" مجلة شؤون عربية، العدد (88)، كانون الأول (ديسمبر) 1996م، ص19.

الخارجي، وحتى نستطيع فهم المقصود من هذين النوعين، ينبغي التعرف على المخاطر والتهديدات، التي تواجه الأمن القومي العربي من داخل البناء الهيكلي العربي نفسه، وهما:

أولًا: العلاقات الر ابطة بين وحدات النظام القومي العربي.

تتسم العلاقة التي تربط أطراف النظام الرسمي العربي أنها علاقات متغيّرة، تتحكم فيها وتسيرها علاقات قادة الدول العربية، فعلاقات القادة ورؤساء الأنظمة العربية هي التي تفرض شكل ونمط السياسات والتحالفات البينية، التي تظهر بين أطراف النظام الرسمي العربي [6].

بالإضافة لذلك تُظهر التفاعلات بين أطراف النظام العربي تباينًا كبيرًا في نوع العلاقات والتبادلات التي تحصل بين حينٍ وآخر، سواءً كانت في العلاقات الثنائية أو حتى على مستوى القمة العربية مجتمعة، فالحقائق المتوافرة تشير إلى أنّ هناك جملة من المسوغات تتحكم بطبيعة العلاقات البينية لأطراف النظام العربي، منها المصالح الوطنية، والأيدولوجيات العقائدية، والمواقف السياسية، والتأثيرات الخارجية التي تأتي بشكل واضح من أطراف الدول الكبرى، التي ترتبط معها أطراف النظام العربي [7].

وبسبب هذه التداخلات ظلت العلاقات البينية العربية من الناحية التاريخية متأرجحة ما بين التضامن حينًا والتنازع حينًا آخر، لدرجة أنها في حال التنازع تصل إلى التهديد العسكري والقطيعة، والسبب في ذلك أنّ العرب في علاقاتهم البينية دأبوا على اللجوء إلى التهدئة بدلًا من البحث عن حلول جذرية، وفي أحيان أخرى نلاحظ أنه في حالة الاختلاف، تتورط بعض الأقطار العربية الرئيسية في الخلافات، التي تنشأ بين قطرين بدلًا من أن تكون ميزان التحكم والوسيط النزيه لحل المشاكل الناشئة [8].

ربما تعود طبيعة النظام العربي، وشكل العلاقات البينية التي تربط أطرافه لا زالت تلبس عباءة القبيلة والعصبية القبلية، التي نرى أنها سبب رئيس في إذكاء التنافس التقليدي بين أطرافه، وإضافة إلى ذلك يمكن إعادة عدم قدرة العرب على حل نزاعاتهم ت إلى رغبة بعض الأطراف في عدم الوصول إلى حلول نهائية؛ وأسباب ذلك كما نراها تعود لأطماع شخصية تارة،

---

(6) زهرة، عطا محمد، "النظام الإقليمي العربي والتحولات الدولية والإقليمية الراهنة"، مجلة شؤون عربية، العدد (77)، آذار (مارس) 1994م، ص109-111.

(7) مطر، جميل؛ وهلال، على الدين، النظام الإقليمي العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980م، ص39، وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: مطر، النظام الإقليمي العربي.

(8) أحمد، أحمد يوسف، "النزاعات العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد (207)، أيار 1996م، ص104، وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: أحمد، النزاعات العربية.

وسياسية تارة أخرى، تفرضها رغبات المحاور التي يرتبطون معها؛ بغض النظر عن أي اعتبارات قومية[9].

وإذا ما أردنا وبشكل مُتأنٍ تحليل الخلافات الناشئة بين الأطراف العربية والانقسامات التي تنشأ بينهم، نجد أن سبب ذلك يعود لعدم تحديد القادة العرب أولوياتهم، وعدم إدراكهم لجدوى وجود سياسات أمنية تحفظ أمنهم القومي الشامل؛ بسبب تركيزهم على المصالح الأمنية القُطرية، التي ظلّت تاريخيًا المسؤول الأول عن تأجيج النزاعات التي وصلت في العام 1990م إلى أوجها، عندما قام العراق بغزو الكويت، وما تلا ذلك من عمليات بحث عن ضماناتٍ أمنية خارجية شملت طلب الحماية من الدول الكبرى، التي سوّغت تدخلها على شكل تحالف دولي، ترتب عليه توقيع عقود تسلح، وترتيبات أمنية أعطتها الحق في البقاء في المنطقة العربية والسيطرة عليها[10].

وبعد هذا العرض يمكننا الآن القول بأن التهديد السياسي للأمن القومي العربي ارتبط بشكل أو بآخر، بسياسات النخب العربية الحاكمة بعيدًا عن البعد الأمني القومي الجماعي، ولكن هذه النظرة وابتداءً من عام 1996م، وهي الفترة التي تزايدت فيها الضغوط الاقتصادية على بعض الأقطار العربية، بدأت تتغير حيث شهدت المنطقة نوعًا من الانفراج الإيجابي الذي انعكس على التفاعلات البينية لوحدات النظام الرسمي العربي، وتحديدًا جاء هذا الانعكاس عندما اجتمعت دول مصر والسعودية وسوريا بمدينة الإسكندرية للبحث عن صيغة جماعية لمواجهة التحديات، ثم اجتماع شرم الشيخ العربي، الذي بحث عن آليةٍ عربيةٍ لمواجهة الإرهاب الذي بدأت بوادره تهدد الأمن العربي، ولكن هذا الشعور سرعان ما تراجعت آثاره ؛ بسبب الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على حلفائها من العرب، لكن طلب الولايات المتحدة الأمريكية وضغطها لم يكن السبب الوحيد المسؤول عن منع العرب من المضي في البحث عن آلية تحفظ أمنهم، وإنما هناك أسباب أُخرى ساهمت في عدم ظهور تعاون أمني عربي، منها الاتفاقيات

(9) العساف، بيان عبد ربه، إشكالية الأمن القومي العربي بعد حرب الخليج 1990م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع، الجامعة الأردنية، عمان، 1998م، ص 180. وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: العساف، إشكالية الأمن القومي العربي بعد حرب الخليج، 1990م.

(10) الزيود، محمد سليمان، القدرة النووية الإسرائيلية والأمن القومي العربي، رسالة ماجستير، غير منشورة، إشراف الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن، جامعة آل البيت، تموز 1999م، ص45-46، وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: الزيود، القدرة النووية الإسرائيلية والأمن القومي العربي.

والمعاهدات الأمنية الثنائية، التي كانت تفرض قيودًا قانونية على الدول الموقعة تمنعها من الدخول بمعاهدات واتفاقيات أمنية أخرى[11].

وإذا ما عدنا للوراء قليلًا، سنجد أنه في أعقاب الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان في عام 1982م، واجتياح بيروت والممارسات التي قامت بها إسرائيل، نجد أن حالة من التضامن العربي قد أحاطت بالنظام الرسمي العربي، ثم تعمقت هذه الحالة في أعقاب الحصار الذي فُرض على العراق بعد عام 1990م، حيث تداعى العرب لعقد قمة في القاهرة عام 2000م، بعد انقطاع عن عقد القمم العربية منذُ العام 1990م، والدعوة إلى ضرورة عقد القمة العربية بشكل دوري، في آذار من كل عام، ولكن إذا ما دققنا في مخرجات القمم العربية التي عادت بعد عام 2000م، نجد أنها لم تأتِ بجديد، فقد ظلت المصالح القُطرية أولوية على حساب النظام القومي الجماعي الشامل، وبقي أسلوب قادتنا في حل المشاكل البينية وطرق معالجتها هو السائد، وهذا يعني أن المشكلة الحقيقية تتمثل في الزعامات العربية أنفسهم، الذين لو أرادوا ذلك لأعلنوا عن وجود آلية مؤسسية تعنى بحل المشاكل العالقة، واتفقوا على أن الخلافات البينية أمر غير مقبول.

ثانيًا: تباينات المستوى القومي.

نقصد بالتباينات الفروقات المختلفة في امتلاك القوة بين أطراف النظام العربي بسبب تباين المستويات الاقتصادية وتباين القوى البشرية لكل طرفٍ من الأطراف العربية، فعلى سبيل المثال هناك أقطار تمتلك قوة بشرية هائلة، وأخرى تعاني من نقص شديد في القوة البشرية، وفي المقابل يمتلك بعضها قوة اقتصادية تفوق في مجموعها اقتصاديًا الكثير من الدول العربية، ومنها أيضًا أطراف تجمع ما بين القوة البشرية والقوة الاقتصادية، ولذلك يعدّ هذا التباين السبب الرئيس للخلل الشديد القائم بين الأطراف العربية، ومع ذلك كان يمكن التفاهم على الدمج بين المكونين الاقتصادي والبشري لإنتاج قوة ردع عربية تؤمّن الأمن القومي العربي بشكل شامل، ولكن مرة أخرى تتحمل هذا الفشل القيادات العربية بشكل خاص؛ لأنها المسؤولة عن تطبيق السياسات الاقتصادية و التجارية والأمنية والاجتماعية التي لم تصل إلى حد خدمة المجتمع العربي[12].

---

(11) الدسوقي، مراد إبراهيم، "التصورات حول الترتيبات العسكرية في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (103)، كانون أول 1991م، ص37.

(12) مطر، وهلال، النظام الإقليمي العربي (مرجع سابق)، ص38.

كان على النظام الرسمي العربي لو أراد الوصول إلى تضامن عربي قادر على حماية نفسه أن يتوجه للاستفادة من المال العربي و القوة البشرية الهائلة المتوافرة لدى الكثير من أطراف النظام، من أجل إحداث تكامل تنموي بين العرب؛ لأن ذلك يساهم في تغييب التنافس الوطني بين الأطراف العربية ويدعوها أو حتى يجبرها على الدخول في تنافس قومي في الإنتاج، لكن فشل القادة العرب في توزيع الربح العربي النفطي خصوصًا أدى إلى تصاعد نسب البطالة وتعثر التنمية وحدّ من قدرة الدول الفقيرة على الاستفادة مما يتوافر لديها من خبرات بشرية وكل ذلك أدى في نهاية الأمر إلى ظهور بوادر عدم الاستقرار السياسي والتربص للوثوب على أصحاب القرار للخلاص منهم، فخلال عقد التسعينيات من القرن العشرين الماضي، وفي ظل النقص الغذائي العالمي وتحول الأسواق إلى أماكن أهم بكثير من القواعد العسكرية لبسط النفوذ على الدول النامية تمهيدًا للتحكم فيها من قبل الدول الكبرى، ورغم امتلاك العالم العربي ثروة هائلة تمكن دوله من اقتناص الفرصة لمنافسة الدول الكبرى والاستفادة من الأراضي العربية الواسعة والصالحة للزراعة والري و توافر المياه في الكثير من الأقطار العربية إلا أنها لم تحرك ساكنًا لحماية الأقطار العربية التي لو تعاونت معها الدول العربية الغنية؛ لساهمت في عملية تقدم كبرى عربيًا، في الولوج إلى السوق العالمي والتجارة العالمية، ولكنها في إحباطها لهذه الفرضية تؤكد لنا مرة أخرى أن مسؤولية الفشل العربي، تعود على النخب التي لم تستثمر التوجهات العالمية ولم تستغل الهامش الذي تركته الحاجة العالمية للغذاء[13].

إن ربط النظام الرسمي العربي والاقتصاديات العربية بالحالة السياسية، أدى بشكل خاص إلى فشلهم في الوصول إلى إنجازات كبيرة في التنمية، وبالتالي قاد هذا الفشل إلى فشل آخر يتعلق باستخدام التقنية التكنولوجية التي يعني عدم التمكن منها بقاءَنا تابعين للغير، وهو الشيء الذي تجلى خلال حرب الخليج الثانية التي كشفت الضعف العربي وعمقت الهيمنة عليه وعلى ثرواته وخروج أطرافه عما يجري على الساحة الدولية واستمرارها تئن تحت وطأة الضغوط العالمية، التي زادت متطلباتها عليه وعقدت حاجته للأمن [14].

---

(13) الحرازي، بشير عبد الله، "محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق العالمية"، مجلة شؤون عربية، العدد (103)، أيلول (سبتمبر) 2000م، ص235.

(14) سركيس، نقولا، دور البترول في تحقيق الأمن العربي: التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربية الأوروبية، باريس، 1996م، ص262، وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: سركيس، دور البترول في تحقيق الأمن العربي.

وأما دور النفط العربي، فقد ظل هو الآخر جزءًا لا يتجزأ من الاختلافات العربية لدرجة أنه أصبح مصدرًا من مصادر تهديد الأمن القومي العربي أكثر منه عنصر دعم .ويعود سبب ذلك إلى ضعف الإرادة السياسية العربية، وغياب حالة التعاون في وقت كانت فيه المنافسة الاقتصادية الدولية تحتدم على منابعه، والتي يتواجد الجزء الأكبر منه في الأراضي العربية [15].

ثالثًا: الحدود السياسية والأمن القومي.

تُعد مشاكل الحدود بين الأقطار العربية واحدة من أهم العوامل المسؤولة عن المشاكل التي تظهر حينًا وتختفي حينًا آخر، وتعود مسؤولية نزاعات الحدود بين الأقطار العربية في الفترة التي سبقت استقلال هذه الدول على الاستعمار الذي تعمد قبل خروجه ترك مواطن اختلاف بين الأقطار تؤكد له بقاء التجزئة العربية والحيلولة دون قيام وحدة عربية، وبالإضافة لذلك لابُدَّ من الإشارة إلى أن مسائل الحدود العربية والمشاكل التي تنشأ عنها تمثل واحدة من المسائل عالية الخطورة، والأخطر منها أن النظام الرسمي العربي لم يسعَ لحلها بشكل نهائي بل اكتفوا عند قيام نزاع بين قطرين أو أكثر بالتهدئة، وهكذا بقيت مشاكل الحدود كقنابل موقوتة قابلة للانفجار والاشتعال في أي وقت[16].

إن أطراف النظام الرسمي سواءً، التي تقع منها في المشرق أو في المغرب العربي تعاني من عدم وضوح الحدود بينها، وهذا يعني أن الاستقرار لا زال بعيدًا عنها وأن توسط دول عربية أخرى لحل المشاكل العالقة ما هو إلا وهم [17].

إن خطوط الاستعمار التي رسمت الحدود بين الأقطار العربية بشكل متعمد على أساس خطوط الطول و دوائر العرض دون مراعاة للجغرافيا والخصائص المجتمعية المتجاورة ، عززت الانقسام والفرقة العربية إذ لا زالت هناك ثلاثة وأربعون نقطة نزاع حدودي، لم يتم التوصل إلى حلول إلّا لستة منها، بينما لا زالت سبع وثلاثون منها تتسبب في تأجيج المشاعر الوطنية على جانبي الحدود دون الوصول إلى حلول، فعلى سبيل المثال وليس الحصر هناك أكثر من نقطة حدود ملتهبة بين

(15) سركيس، دور البترول في تحقيق الأمن العربي (مرجع سابق)، ص268.

(16) العقاد، صلاح، قضايا الحدود والأمن القومي العربي، في عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته (مرجع سابق)، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م، ص348-350، وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: العقاد، قضايا الحدود والأمن القومي العربي.

(17) الزيود، القدرة النووية الإسرائيلية والأمن القومي العربي، مرجع سابق، ص48

ليبيا والمغرب، وبين تونس والجزائر، وبين مصر والسودان حول مثلث حلايب، وبين قطر والسعودية، ومشاكل حدودية بين السعودية وسبعة أقطار عربية أخرى وبين الإمارات وعُمان[18]

أدت المشاكل الحدودية البينية إلى توتير العلاقات العربية، لحد وصولها إلى المواجهة المسلحة كما هو الحال بين قطر والبحرين، والسعودية وقطر ثم النزاع الأشهر الذي احتكمت إليه العلاقات الكويتية العراقية عام 1990م، ولا زالت الأمة تعاني من آثاره بعد أن فرضت طبيعته ضغوطًا كبيرة على النظام الإقليمي والعربي نتيجة الاستعانة بقوى خارجية فرضت وجودها العسكري في المنطقة[19].

ومن الأدلة الدامغة على عجز المؤسسات السياسية والإقليمية العربية عن حل مسائل الحدود، والتقليل من أثار العنف الناشئة عنها، قبول إحالة خلافاتهم إلى هيئات دولية، تساهم في فرض مزيد من القيود عليهم؛ ولذلك نرى أن النظام الرسمي العربي مطالب بتطوير آلية دائمة لتسوية النزاعات البيئية بشكل عام والحدودية بشكل خاص، تقوم على مرتكزات أهمها التراجع عن قاعدة الإجماع المعمول بها في الجامعة العربية. ومنح مجلس الجامعة حق الاجتماع والتدخل الفوريين، وإنشاء محكمة عدل عربية، وتطوير نظام عقوبات فعال[20].

---

(18) العقاد، قضايا الحدود والأمن القومي العربي، (المرجع السابق نفسه)، ص350.

(19) الرشيدي، أحمد، "نظام تسوية المنازعات العربية العربية الواقع والراهن وإمكانات التطوير"، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد (1)، المركز العربي لدراسات الإستراتيجية، دمشق، 1997م، ص24، وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: الرشيدي، نظام تسوية المنازعات العربية العربية.

(20) الرشيدي، نظام تسوية المنازعات العربية العربية، (مرجع سابق)، ص24.

رابعًا: القيادات العربية ومو اقفها من الأمن القومي.

أكدت الأزمات الأمنية التي شهدتها المنطقة العربية بين عامي 1990-2000م، أن القيادات العربية الحاكمة كانت فاقدة لخياراتها وحريتها، بسبب التبعية للغرب الذي حرمها من القدرة على المناورة وحدّ من حركتها الإستراتيجية وفرض عليها إبقاء أمنها مرهونًا بيده[21].

فبعد استدعاء القوات الأجنبية لإخراج العراق من الكويت أصبحت القيادات مرغمة على قبول وتوقيع الكثير من الترتيبات الأمنية التي تمت صياغتها للعمل في ما بعد الحرب، إن ما حدث ما بعد دخول العراق للكويت في 2 آب (أغسطس) 1990م، أثبت أن ما حصل ليس أكثر من إملاءات أمريكية افقدت الجامعة العربية هامش المناورة عندما وافقت يوم 10 آب (أغسطس) 1990م على دخول قوات أجنبية هّيأت لها وزارة الخارجية الأمريكية داخل مجلس الأمن الدولي وإخراجها بصيغة تحالف دولي يتألف من ثلاثين دولة شرعت لها جامعة الدول العربية بقيادة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية أبواب العواصم العربية؛ للدخول دون قيد أو شرط[22].

إن حالة الفصام في اتخاذ القرارات الرسمية سواءً على مستوى المؤسسات العربية السياسية أو على مستوى المؤسسات العسكرية أو حتى على مستوى المراكز البحثية، أثبتت دون شك أن القرارات المصيرية تلتصق بشكل وثيق بيد شخص القائد، وأنه لا وجود لمؤسسات عربية ديمقراطية كما تتشدق بعض الأطراف العربية وتتغنى بوجودها، وهذا يؤكد قطعًا بأن النزعة الشخصية هي أساس الحكم في الأقطار العربية لا فرق بينها سواءً كان نظام الحكم في أي قطر عربي جمهوري أو ملكي أو أميري، وأن الانتخابات والأحزاب ما هي إلّا أدوات تتزين بها بعض الأنظمة العربية ، لكنها غير موجودة ولا تأثير لها لا في الشأن الوطني ولا على المستوى القومي، حتى وإن كانت القرارات مصيرية[23].

كان يُنتَظر من العرب أثناء حرب الخليج الثانية، أن يغيروا من استراتيجيتهم الأمنية ويدركوا أن إسرائيل هي التهديد الدائم لأمنهم والعمل على تجديد أولوياتهم، لكنهم للأسف ركّزوا على العراق وطروحاته القومية الداعية للوحدة، واعتبروها مكمن الخطر بعد أن روجوا أن طروحاته

---

(21) ثابت، أحمد، "آفاق النظام العربي وتوازنات الضعف"، مجلة المستقبل العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد (4)، أيلول (سبتمبر) 1991م، ص27، وسيشار له عند وروده فيما بعد هكذا: ثابت، "آفاق النظام العربي وتوازنات الضعف".

(22) ثابت، أحمد (المرجع السابق نفسه)، ص28.

(23) نعمة، كاظم، الدراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، ط1، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1991م، ص198.

القومية ما هي إلّا طموحات توسعية؛ ولهذا السبب تحالفوا مع الغرب بزعامة الولايات المتحدة التي دخلت مع الكويت في اتفاقيات ثنائية أمنية فتحت المجال أمام دول خليجية أخرى للاندفاع نحو الولايات المتحدة الأمريكية، والسماح لها بالتواجد العسكري على أراضيها وفتح قواعد عسكرية وبناء مراكز إيواء للأسلحة والمعدات وتخزين الذخائر بشكل هائل لقوتها العسكرية[24].

وأدت الإدراكات العربية المشوهة للنخب الحاكمة العربية بعد خروج العراق من الكويت، إلى طرد القوى العربية والتأكيد على خروجها من منطقة الخليج العربي، خاصة القوى العربية التي حضرت للمشاركة لحمايتها، بل زادت على ذلك تقليص حجم العمالة العربية بشكل كبير وعلى وجه الخصوص العمالة الأردنية والفلسطينية واليمنية، واستبدالها بعمالة وافدة أجنبية وحتى ليست إسلامية، أي بمعنى آخر أن دول الخليج نظرت إلى التواجد العربي مهما كان نوعه مدنيًّا أو عسكريًّا هو مصدر تهديدٍ لأمنها[25].

إن تبعات غزو العراق للكويت واستدعاء القوات الأجنبية، وقرار الحرب لإخراج العراق من الكويت، والترتيبات الأمنية لما بعد الحرب كلها إملاء للتصورات الأجنبية، وهذا دليل قاطع على أن التبعية هي التي أفقدتنا هامش المناورة، ويؤكد هذا الرأي قرار القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في10 آب (أغسطس) 1990م، الذي شرع الأبواب العربية أمام التدخل الأجنبي[26].

أثر غياب العمل الديمقراطي العربي في التضامن العربي والأمن القومي:

تشير الدراسات المتخصصة أن مسألة تغييب الديمقراطية عن إرساء قواعد التضامن العربي والأمن القومي العربي الرسمي، عملية متعمدة يتحمل مسؤوليتها النظام الرسمي العربي، تقع بالتحديد على عاتق النخبة الحاكمة، التي أرادت من وراء ذلك احتفاظها بقدرتها على التكيف، مع واقع ارتباطاتها وتحالفاتها الدولية، التي تؤمّن لها بقاءها والرضا عليها.

---

(24) مسلم، طلعت، حرب الخليج والأمن القومي العربي، منشورات دار الملتقى للنشر، قبرص، 1992م، ص104.

(25) الطويسي، باسم، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، دار سندباد للنشر والتوزيع، عمان، 1997م، ص25.

(26) ثابت، "آفاق النظام العربي وتوازنات الضعف"، (مرجع سابق)، ص27.

وإذا ما تابعنا المشهد الديمقراطي العربي، نجد أن هناك سمات مشتركة بين النخب العربية تتشابه في إعلاناتها عن انفتاحها على التعددية واحترامها للقيادات السياسية الوطنية و رغبتها في المشاركة الشعبية، لكنها جميعها لا تلتزم إلا بما أعلنت عنه لتثبت في كل مرة أن إعلاناتها الانفتاحية كانت ضرورة؛ لتكيفها مع الواقع الدولي الذي يفرض عليها في بعض الأحيان أن تكون في هذا المكان ولتظهر أيضًا أمام الرأي العام في بلدانها أنها تمارس الديمقراطية ولإرضاء الكثير من دول العالم التي تقدم المساعدات لدول الشرق الأوسط، وهذا يعني أن هناك دولًا عربية توافق على أن يلبس حلفائها لبوسًا يحسن صورتها، ولكنه قطعًا لا يغير من إرادتها، فإعلانات التحول الديمقراطي والتوجه لتداول السلطة وإجراء الانتخابات الدورية والحديث عن النزاهة والتعددية ومكافحة الفساد ماهي إلّا شعارات تختبئ النخب الحاكمة وراءها، وهي في حقيقتها تنتهك الحقوق الوطنية، وهي كلها أفعال باتت تنذر بمزيدٍ من الاحتقان وانعدام الاستقرار وتهديد الأمن الوطني والقومي على السواء[27].

لقد أدى تغييب العملية الديمقراطية وانفراد النخب الحاكمة بالسلطة والقرارات، دون أدنى مشاركة ومراقبة شعبية، إلى ظهور اتجاهات عقائدية مشددة ساهمت في ظهور أُطر سياسية أخرى تحمل ثقافة متطرفة، دفعت الكثير من الأقطار العربية إلى أتون النزاع الداخلي كما كان عليه الحال في العراق ابتداءً من عام 1990م، وكذلك الجزائر والصومال والسودان [28].

إن حصر القرارات بالنخب الحاكمة وتغييب البنى السياسية والهياكل المؤسسية الممثلة للشعوب العربية، تثير تساؤلًا دائمًا حول شرعية النظم الحاكمة في الأقطار العربية وللإجابة عن هذا السؤال وجدنا أنه على الطرف الآخر بدأت الشعوب العربية تتراجع عن دعم ومساندة حكامها، وتتجرأ بإعلان معارضتها لهم، وبالتالي فإن مسألة استمرار النخب العربية الحاكمة بات مهددًا بفقدان شرعيتهم التي أصبحت محل تشكيك في أوطانهم وكل هذا عظم تهديد الأمن القُطري والقومي على حدٍ سواء [29].

إن أزمة الثقة التي تسود في الأقطار العربية بين الحاكمين والمحكومين، تظهر تناقضات حادة في المجتمعات العربية، وبالتالي إذا ما أرادت النخب العربية الحاكمة الاستمرار في أماكنها فإن عليها

---

[27] هويدي، أمين، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيرها على التنمية والديمقراطية لدول المنطقة، دار الشروق، (بيروت والقاهرة)، 1991م، ص119-122.

[28] حربوش، التحول نحو الديمقراطية وتعزيز الأمن القومي، (مرجع سابق)، ص465.

[29] البرصان، أحمد، "الأوجه العديدة للأمن القومي العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد (87)، أيلول (سبتمبر) 1996م، ص150.

التحول للعمل الديمقراطي القابل لتداول السلطة، وإجراء توازنات بين المواطنين؛ من خلال استيعابها للتيارات السياسية وللفئات والطوائف، والنزول عند مطالب الحركات الوطنية، وخلاف ذلك ستبقى التهديدات الداخلية قائمة وقد تنفجر بأي وقت خاصة من قبل الأقليات والجماعات الدينية والطائفية، وخير مثال ممكن للاستشهاد به على حالتنا العربية، الثورة الكردية في سوريا في أواخر عهد الرئيس السوري حافظ الأسد، وتمرد الشيعة والأكراد في العراق، وتمرد الشيعة في العوامية شرق المملكة العربية السعودية، والصراع القائم بين الحوثيين والمكونات الأخرى في اليمن منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين الماضي، الذي استمر وما زال مشتعلًا، وأفقد اليمن سيادته وقاده لصراع كبير مستمر حتى اليوم[30].

التداخل القطري والقومي و أثره في الأمن القومي والتضامن العربي:

كانت الأقطار العربية بعد خروجها وانسلاخها عن جسم الدولة العثمانية وخلافها فيما بعد مع الاستعمار الغربي قد اتجهت جميعها لتحديد خيار حياتها للعيش في إطار سياسي قطري (وطني)، واستبعاد الاندماج للعيش في ظل إطار قومي عربي جامع، وهذا يعني أن الإطار القومي ما هو إلّا تنظيم سياسي يقوم على المجاملة، مجردًا من أي أُسس تسعى للحفاظ على تضامنٍ حقيقي، ولو كانت هناك أي رؤية حقيقية واضحة لدى النخب العربية الحاكمة سواء التي اختارت الإطار القومي، أو التي اختارت الإطار الوطني لأقطارها كأسلوب حياة ونظام حكم، لاختاروا جميعهم الاتفاق على أسلوب عمل يسمح لهم بالعمل في كياناتهم وفق الإطار الوطني الخاص وصولًا إلى العام القومي، واحترموا كرامة أوطانهم ووثقوا بمواطنيهم ومنحوهم الفرصة للمساهمة في استقرار أمن بلدانهم وأمن إطارهم القومي الذي ينتمون إليه، ولكن إدراكاتهم ونظرتهم قصيرة المدى هي المسؤولة، عن تهديد أمن أقطارهم الوطنية وأمنهم الشامل في إطارهم القومي، وليحافظوا على المقومات الأساسية لأمنهم القومي[31].

إن التجزئة التي تكرست في أقطار الوطن العربي بنيت على سوء النظرة للأمن الوطني بشكل خاص والأمن القومي بشكل عام، لأن تعدد الأقطار واختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية

---

[30] المشاط، الأمن القومي العربي في المرحلة الراهنة (مرجع سابق)، ص 23، وانظر أيضًا، أبو دية، سعد، دراسات في القضايا العربية، (د.ت)، عمان، 1984م، ص78.

[31] سعيد، محمد السيد، الاختلالات البنائية في الأمن العربي، في: آفاق جديدة للتعاون الإقليمي العربي في التسعينيات، ندوة المنتدى العربي، القاهرة ،1991م، ص4.

وتعدد ولاءاتها الخارجية العلنية والسرية هي التي فرضت عليهم هذا المستوى القلق على الأمن بشكل عام، فلا وطني مستقر ولا قومي ثابت [32].

وإذا ما أرادت الأقطار العربية أن تحقق أمنها، وإيجاد خطوط يمكن الوقوف عندها من قبل النخب العربية الحاكمة، فإن عليها أن تتوقف عمّا تقوم به من تفاعل مع الدول الكبرى في المواضيع الخطيرة، كالتعاون والتنسيق في مجالات الأمن والتعاون الاستخباري، والتركيز على تطلعات شعورهم، والإيمان بالمصلحة القومية كأداة لحفظ أمنهم [33].

الخلاصة:

رغم أهمية الأمن القومي العربي الشامل لكل الأقطار العربية باعتباره أمرًا يتعلق ابتداءً بشعوب الأمة العربية وطبيعة انتمائها وتطلعاتها وأنماط تفاعلاتها السياسية والاجتماعية التي تدور بينها، إلا أنه كما رأينا يبدو من الصعب الوصول إليه رغم معرفة النخب الحاكمة، أن تحقيق أمن أي قطر بمعزل عن باقي الأقطار الأخرى لن يتحقق والسبب في ذلك يعود لانشغال النخب الحاكمة في تصورات تقوم على أنه يمكن تحقيق، أمن أقطارهم دون النظر إلى أمن الأقطار الأخرى أو حتى الحاجة إليها. غير أن ما تعرضت له الكويت وباقي دول الخليج في أعقاب الدخول العراقي للكويت أثبت حتى مع الاستعانة بالآخرين الحاجة إلى كل الأقطار المحيطة لتأمين الأمن لدول الخليج العربي مجتمعة، فبعد زوال التهديد العراقي بدأنا نلحظ أن التهديد الجديد الذي باتت تفرضه إيران لا يتوقف على دول الخليج خاصة وحسب، وإنما على الأمن العربي الشامل؛ وبهذا بات العرب وبشكل دائم يعتمدون على الآخر في حفظ أمن بلدانهم؛ ولكن إن نجح الاعتماد على الآخر فيما يتعلق بالتهديدات الداخلية الناتجة عن العلاقات العربية – العربية، أو حتى مع التهديد الإيراني، فإنه لن ينجح بشكل أكيد مع مصدر التهديد الدائم للأمة العربية ولإيران وهو التهديد المتمثل في إسرائيل؛ بسبب انحياز الحليف الذي نعتمد عليه في أمننا الوطني والقومي على حد السواء.

وبالتالي أن التمسك في المصالح القطرية؛ يُمثل في رأينا أخطر التهديدات التي تواجه الأمن القومي العربي، كما أن غياب المشاركة والرقابة الشعبية في القرارات المصيرية هو أيضًا مصدر تهديد

---

[32] مجموعة باحثين، "ندوة المستقبل العربي: تحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد (176)، تشرين أول (أكتوبر) 1998م، ص109.

[33] العمار، مُنعم، "العولمة ودورها في تهميش النظام الإقليمي العربي"، مجلة قضايا استراتيجية، العدد (2)، حزيران (يونيو) 2000م، ص24.

للأمن الوطني والقومي على حد سواء؛ فالوطني إذا ما انفجر ونجح في تغيير واقع قطر واحد سيكون مثالًا ناجحًا لشعوب الأقطار الأخرى، المتربصة للوثوب على الأنظمة الحاكمة التي تتحكم بمصائر الشعوب.

التوصيات:

استنادًا إلى ما خُلصَ إليه البحث من رأي تمت صياغته في الخلاصة السابقة، وما تبيّن من عمق المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وضعف محدداته، يوصي الباحثان بضرورة توجه المؤسسات الرسمية العربية وعلى رأسها جامعة الدول العربية بما يلي:

أولًا: التوقف عن اعتماد الإجماع كوسيلة لإصدار قرارات الجامعة باعتبار أن هذه القاعدة هي المسؤول الأول عن فشل تنفيذ قرارات القمة العربية.

ثانيًا: إنشاء محكمة عدل عربية مهمتها النظر في النزاعات البينية بشكل عام، وقضايا التنازع على الحدود، وقضايا الرأي العام، وانتهاكات حقوق الإنسان.

ثالثًا: تطوير نظام عقوبات جزائية فعال يطبق على الدول العربية التي لا تلتزم بقرارات الجامعة العربية.

قائمة المراجع:

أولًا :الكتب العربية:

-خربوش، محمد صفي الدين، التحول نحو الديمقراطية وتعزيز الأمن القومي العربي، في عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م.

-أبو دية، سعد، دراسات في القضايا العربية، (د.ن)، عمان، 1984م.

-زهرة، عطا محمد صالح، في الأمن القومي العربي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1991م.

-سركيس، نقولا، دور البترول في تحقيق الأمن العربي :التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز دراسات الوحدة العربية والأوروبية، باريس، 1996م.

-الطويسي، باسم محمد، الإدراك السياسي لمصادر تهديد الأمن القومي العربي، دار سندباد للنشر، عمان، 1997م.

-العقاد، صلاح، قضايا الحدود والأمن القومي العربي، في عبد المنعم المشاط (محرر)، الأمن القومي العربي أبعاده ومتطلباته، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م.

-مسلم، طلعت، حرب الخليج والأمن القومي العربي، دار الملتقى للنشر، قبرص، 1992م.

-المشاط، عبد المنعم، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م.

-مطر، جميل، وهلال، على الدين، النظام الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1980م.

-نعمة، كاظم هاشم، دراسات في الاستراتيجية والسياسة الدولية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1991م.

-هويدي، أمين حامد، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط وتأثيراتها على التنمية والديمقراطية لدول المنطقة، دار الشروق، (بيروت والقاهرة)، 1991م.

ثانيًا :الدوريات:

-أحمد، أحمد يوسف،" النزاعات العربية العربية"، مجلة المستقبل العربي، العدد (207)، أيار (مايو) 1996م.

-النظام الإقليمي العربي، تحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل"، مجلة شؤون عربية، العدد (103) ، أيلول (سبتمبر) 2000م.

-البرصان، أحمد،" الأوجه العديدة للأمن القومي العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد (87)، (129)، تموز (يوليو) 1997م.

-تنيرة، بكر مصباح،" الأمن القومي العربي وتوازن القوى الإقليمي في ضوء المتغيرات العربية والدولية"، مجلة شؤون عربية، العدد (88)، كانون الأول (ديسمبر) 1996م.

-ثابت، أحمد،" آفاق النظام العربي وتوازنات الضعف"، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، مالطا :مركز دراسات العالم الإسلامي، السنة الأولى، العدد (4)، 1991م.

-الحرازي، بشير عبد الله،" محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق العالمية"، مجلة شؤون عربية، العدد (103)، أيلول (سبتمبر) 2000م.

-زهرة، عطا محمد صلاح،" الخلافات العربية :السمات والعوامل المؤثرة، المستقبل"، مجلة شؤون عربية، العدد (95)، أيلول (سبتمبر) 1998م.

-الرشيدي، أحمد، "نظام تسوية المنازعات العربية العربية الواقع والراهن وإمكانات التطوير"، مجلة قضايا إستراتيجية، العدد (1)، المركز العربي لدراسات الإستراتيجية، دمشق، 1997م.

-العمار، منعم،" العولمة ودوروها في تهميش النظام الإقليمي العربي"، مجلة قضايا استراتيجية، العدد (2)، حزيران (يونيو) 2000م.

-مجموعة باحثين،" ندوة المستقبل العربي :تحديات الحاضر ومسؤوليات المستقبل"، مجلة المستقبل العربي، العدد (176)، تشرين الأول (أكتوبر) 1998م.

-محمد صفي الدين خربوش،" مفهوم الشرق الأوسط والأمن القومي العربي"، مجلة دراسات شرق أوسطية، منشورات مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، السنة الخامسة العدد (13)، 2000م.

-مراد إبراهيم الدسوقي،" الشراكة من أجل السلام والأمن في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، العدد (116)، نيسان (أبريل) 1994م.

ثالثًا: الرسائل الجامعية:

-الزبود، محمد سليمان، القدرة النووية الإسرائيلية والأمن القومي العربي 1991-1996م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن، جامعة آل البيت، المفرق، 29 تموز (يوليو) 1999م.

-العساف، بيان عبد ربه، الأمن القومي العربي، بعد حرب الخليج1990م، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف الأستاذ الدكتور فيصل الرفوع، الجامعة الأردنية، عمان، 1998م.

رابعًا: الصحف:

الحياة، العدد (13732)، تاريخ الاثنين 16 تشرين الأول (أكتوبر) 2000م.